المجلة الصباح
العدد 1962 - السنة السابعة
الإثنين 20 ذو القعدة 1435 - الموافق 15 سبتمبر 2014
Monday 15 September 2014 - No.1962 - 7th Year

«السكنية» وزعت بطاقات أول دفعة للقسائم الحكومية بمنطقة غرب عبدالله

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية انها وزعت امس بطاقات القرعة للدفعة الاولى من القسائم الحكومية في منطقة غرب عبدالله المبارك وتشمل 396 قسيمة بمساحة 400 متر مربع للمخصص لهم حتى تاريخ 11 يونيو 1994.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي ان عملية توزيع بطاقات دخول القرعة تستمر حتى اليوم وسيتم توزيع بطاقات الاحتياط يوم الثلاثاء المقبل على ان تجرى القرعة يوم الخميس الموافق 13 نوفمبر 2014. ودعت المؤسسة المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في هذه المنطقة الحضور شخصيا الى مبناها تمام الساعة التاسعة صباحا من الايام المحددة مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص وشهادة راتب حديثة وذلك لاستلام بطاقة القرعة. وأكدت ان من يتخلف عن استلام بطاقة القرعة الخاصة به خلال الايام المحددة سيتم استبعاد اسمه وادخال الاسماء التي تليه في التخصيص كما على المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في تلك المنطقة ولم ترد اسماؤهم ضمن هذا الاعلان الحضور إلى مبنى «السكنية» بمنطقة جنوب السره في تمام الساعة التاسعة صباح يوم الخميس المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن الاحتياط.

سموه حدد في مقابلة لمجلة بريطانية ملامح التنمية في الكويت

المبارك: بناء 100 ألف وحدة سكنية في الأعوام السبعة المقبلة

- قضاؤنا محصن من أي انحياز أو فساد وأحكامه تلقى الاستحسان والثناء من الجميع
- الحكومة تتطلع إلى زيادة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 4. 8 في المئة عام 2012
- تطوير البنى التحتية للاقتصاد وشبكات الطرق والطاقة الكهربائية وزيادة القدرة الاستيعابية للمطار
- رفع الطاقة التشغيلية للموانئ التجارية وتطوير قطاع المعلومات والاتصالات وإنشاء مناطق حرة
- الحكومة تسعى إلى إشراك القطاع الخاص في الأنشطة ودعم المشروعات التكنولوجية
- تطوير القدرات البشرية للكفاءات الكويتية ليواجهوا احتياجات سوق العمل وتأهيلهم للمنافسة
- نطمح لإيجاد عشرات الآلاف من فرص العمل سنوياً وبيئة اقتصادية منافسة من خلال التعليم

سمو رئيس الوزراء لدى عودته من الولايات المتحدة

حدد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ملامح خطة التنمية الحكومية للسنوات القادمة والتي تقوم على اربع اولويات هي تامين الرفاه الاجتماعي واستدامة التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتميز المؤسسي والاصلاح الإداري.

وقال سمو الشيخ جابر مبارك الصباح في مقابلة لمجلة «مجموعة اكسفورد للاعمال» «اكسفورد بزنيس جروب»البريطانية تنشرها في إصدار خاص عن دولة الكويت أمس ان الحكومة الكويتية تتطلع الى زيادة النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ 4ر8 في المئة عام 2012.

وشدد على ان تحقيق ذلك يتطلب تطوير البنى التحتية للاقتصاد ومنها شبكات الطرق بنسبة 13 في المئة للعام المقبل وتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية وزيادة القدرة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي لتصل الى 25 مليون راكب بدلا من تسعة ملايين حاليا.

واضاف ان تحقيق النمو للناتج المحلي يتطلب كذلك رفع الطاقة التشغيلية للموانئ التجارية وتطوير قطاع المعلومات والاتصالات والدفع بالحكومة الالكترونية وانشاء مناطق حرة ومناطق لوجستية تضم البنية التحتية للخدمات التجارية.

وقال ان الحكومة تسعى الى اشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في الانشطة الاقتصادية ودعم المشروعات التكنولوجية ودعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحقيق التنوع في انشطتها وتكاملها مع المشروعات الكبرى.

وذكر ان الحكومة تتجه ايضا الى بناء 100 الف وحدة سكنية في الأعوام السبعة المقبلة بعد تخصيص الاراضي اللازمة لذلك.

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية اكد سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح ان لدى الكويت تحديا اذا استطاعت تخطيه ضمنت نموا ورخاء واقتصادا زاهرا وهو كيفية تطوير القدرات البشرية للكفاءات الكويتية ليواجهوا احتياجات سوق العمل وتاهيلهم للمنافسة الاقليمية والعالمية.

وقال في هذا الصدد ان الطموح هو ايجاد عشرات الالاف من فرص العمل سنويا وبيئة اقتصادية منافسة من خلال التعليم وملاءمة الاختصاصات مع مخرجات سوق العمل.

وشدد على ان الحكومة تعمل حاليا على تعزيز مستوى اللغات الاجنبية وادخال بعض التعديلات على المناهج بشكل يواكب التطور التكنولوجي والعلمي بعد ان سمحت للجامعات الخاصة بان تنافس جامعة الكويت الرسمية التي يتم العمل على توسعتها.

واوضح ان دولة الكويت من الدول القليلة التي تستثمر بمنح طائلة لارسال ابنائها الى اهم الجامعات والاختصاصات في الخارج بالاضافة الى تعزيز روح المبادرة من خلال اطلاق صندوق للمشاريع الصغيرة بقيمة سبعة مليارات دولار.

وشدد ايضا على ان من اهم الاصلاحات ايضا اعتماد الشفافية لمكافحة الفساد وهدر الثروات حيث تم انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وعن الوضع في الكويت قال سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح ان دولة الكويت بلد ديمقراطي لديه مؤسساته التي تعمل وفق المبادئ الدستورية والقانونية وبفصل كامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

واوضح ان مجلس الامة منتخب مباشرة من الشعب ويراقب عمل الحكومة ويشرع القوانين فيما القضاء الكويتي مشهود له بحياده بالاضافة الى ان الحكومة تخضع لرقابة هيئات التفتيش والخدمات المدنية ورقابة مجلس الامة ورقابة الإعلام الذي يتمتع بمنسوب من الحرية هو الأعلى بين جميع الدول العربية.

وذكر في هذا الصدد ان حضرة صاحب السمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه حرص منذ بداية عهده على اعتماد اصلاحات سياسية جذرية كاعطاء المراة حقوقها السياسية واعتماد مبدأ الصوت الواحد في الانتخابات.

ولفت الى انه امام هذا الانفتاح السياسي ظهرت معارضة سياسية متعددة الطروحات ادت الى تآزم العلاقة بين الحكومات السابقة ومجالس الامة المتعاقبة وهذا امر من الطبيعي أن تشهده الديمقراطيات الشبيهة بديمقراطيتنا والقائمة على التنوع والتعددية والفصل التام بين السلطات.

واوضح انه بعد اعتماد الصوت الواحد في الانتخابات خفت حدة التوتر بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتم تعزيز التعاون بين السلطتين لجهة تسهيل تمرير القوانين الحيوية التي لها علاقة مباشرة بمصالح الناس وبشكل لا يمنع مجلس الامة من الاستمرار في اداء دوره الرقابي من خلال توجيه الاسئلة الى الحكومة ومحاسبتها واستجواب وزرائها.

واعرب سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح عن قناعته بان ما مرت به الكويت في الاعوام الماضية لن يتكرر وهذا وحده كفيل بتامين الاستقرار الذي هو شرط اساسي لاي نمو اقتصادي.

وتابع ان ذلك سمح للحكومة باعادة اطلاق خطة التنمية على اسس صحيحة والتي ستضخ ما يفوق عن 100 مليار دولار امريكي في السنوات الخمس المقبلة لتمويل مشاريع بنى تحتية ومستشفيات ومدارس وجسور ومحطات كهرباء ومواصلات وأكثر من 100 الف وحدة سكنية وتدريب الطاقات البشرية.

وشدد على ان الكويت تعتز بان ديمقراطيتها هي الاقدم في المنطقة وان المسار الديمقراطي هو تراكمي والاصلاح فعل مستمر يجب ان يتم عبر المؤسسات والأطر الدستورية وبشكل حضاري سلمي كشرط اساسي لاي اصلاح سياسي او اقتصادي.

وعن التجانس بين البرلمان ومجلس الوزراء لتسهيل تنفيذ مشاريع خطة التنمية الوطنية قال سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح ان مجلس الامة الحالي يتمتع بغطاء شعبي يسمح له بان يتعاطى بمسؤولية مع الملفات المطروحة مؤكدا الحرص على استمرار تجربة الحكومة الناجحة مع المجلس الحالي.

وعن المشاريع الكبرى قال ان اي خطة تنمية يجب أن تهيأ لها الظروف القانونية والادارية والسياسية اللازمة لضمان تنفيذها مشيرا الى ضرورة تعديل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر عقود ال «بي او تي» وتعديل قانون المناقصات بحيث يسهل الاجراءات الادارية لمناقصات المشاريع الكبرى ويمنع عمليات الفساد.

وعن مشاركة الدولة ومشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة شدد سمو رئيس الوزراء على ان من أولويات الحكومة الافساح في المجال للاستثمارات الاجنبية بان تدخل الى السوق الكويتي وتساهم في تنمية الاقتصاد في مختلف المجالات.

واوضح ان ذلك يتطلب تطوير قانون ال «بي او تي» واقامة مناطق حرة وتبسيط المعاملات وتقليص الدورة المستندية.

وكشف عن وجود توجه لتطوير وتنفيذ المستودعات العامة والمناقذ الحدودية التي تشجع عمليات الترانزيت بين دول مجلس التعاون الخليجي موضحا ان ذلك يتطلب انشاء سكة حديد خليجية "ونحن بصدد العمل على ذلك".

وتابع انه يتم حاليا تنفيذ مشروع التخليص الجمركي السريع وفق معايير المنافسة العالمية «جمارك مول» بالتزامن مع تخفيض متطلبات ممارسة الاعمال وخفض تكلفتها وتطوير نظام التاشيرات ورفع القيود عن المستثمرين الاجانب.

واضاف ان لدى الحكومة برنامجا لجذب المستثمرين من خلال عملية تسويق واسعة تلقي الضوء على فرص الاستثمار المتاحة في الكويت في السنوات العشر المقبلة.

واختتم سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح بالقول ان استقلالية القضاء امر اساسي في تعزيز ثقة المستثمرين "والحمد لله وعلى الرغم من المخاض الذي مرت به الكويت استمر القضاء محصنا من اي انحياز او فساد وأحكامه تلقى استحسانا وثناء من الجميع ما يشجع المستثمرين الاجانب والخليجيين على الاستثمار في الكويت".

وكان سموه قد عاد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق إلى البلاد أمس الأول عقب زيارة خاصة إلى مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية حضر خلالها الحفل الذي اقامته الأمم المتحدة لتكريم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وتسميته «قائدا للعمل الانساني» وتسمية دولة الكويت «مركزا للعمل الانساني».

وكان في استقبال سموه لدى وصوله مطار الكويت الدولي رئيس مجلس الأمة بالانابة مبارك بنيه الخرينج والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية بالوكالة الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير التربية والتعليم العالي بالوكالة الدكتور عبدالمحسن المدعج وعدد من الشيوخ والمحافظين وكبار المسؤولين بالدولة وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء.

أكد اعتزازه بالفنانين الكبار وإهتمامه بالشباب ونشر الفنون الكويتية

سلمان الحمود : حريصون على المحافظة على العادات والنسيج الاجتماعي

- الاهتمام بمضامين القيم والتقاليد والتكافل الوطني لخدمة الكويت وشعبها الكريم
- المفرج : الارتقاء بمستوى الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية والفلكلورية

الشيخ سلمان الحمود

اعرب وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود عن اعتزازه بكبار الفنانين في البلاد مؤكدا اهتمامه الكبير بالفنانين الشباب وبنشر الفنون الكويتية الاصيلة.

وقالت وزارة الاعلام في بيان صحافي أمس ان الشيخ سلمان الحمود التقى رئيس جمعية الفنانين الكويتية الفنان الكبير عبدالعزيز المفرج «شادي الخليج» وعضو الجمعية الفنان انور عبدالله وتناول اللقاء بحث موضوع تفعيل التعاون بين الوزارة والجمعية.

واضافت انه تم التطرق الى دور جمعيات النفع العام التخصصية كجمعية الفنانين الرائدة والمتميزة باعضائها الذين هم رواد الفنون الكويتية في المساهمة بالنشر والترويج والتطوير للفنون الكويتية لاسيما الموسيقية والغنائية وخصوصا منها الوطنية والتراثية والاهتمام بمضامينها القيمية نحو المحافظة على العادات والتقاليد والنسيج الاجتماعي والتكافل الوطني لخدمة الكويت وشعبها الكريم.

واوضحت ان اللقاء ناقش اهمية الترويج للفنون الكويتية التراثية بشكل مطور في المناسبات والاعياد الوطنية والتعاون مع وزارات الدولة ومؤسساتها التخصصية كوزارتي التربية والشؤون الاجتماعية والعمل والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمعهد العالي للفنون الموسيقية.

وذكرت ان اللقاء تناول التعاون بين الوزارة والجمعية مؤكدة الاهتمام الواسع الذي يوليه الشيخ سلمان الحمود بكبار الفنانين الكويتيين وبالفنانين الشباب وتطوير قدراتهم وتشجيعهم من خلال اشراكهم في الاعمال الفنية والاناشيد الوطنية واحياء التراث الفني الكويتي العريق والاهتمام بالتدريب عبر اقامة ورش تدريب موجهة للفنانين الشباب من خلال جمعية الفنانين.

من جانبه قال الفنان عبدالعزيز المفرج ان الجمعية لديها مجموعة من الاهداف منها الارتقاء بمستوى فنون الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية والفلكلورية والفنون التشكيلية ورعاية الفنانين الكويتيين ورفع مستواهم الثقافي والفني عن طريق اقامة الدراسات والندوات والمحاضرات والحفلات وغير ذلك ما يحقق اهداف الجمعية وما يحافظ على حقوقهم في حياتهم واسرهم حتى بعد الوفاة.

واضاف المفرج ان اهداف الجمعية تطال ايضا تمثيل الكويت في المجالات الشعبية سواء في الداخل او الخارج بغرض التعريف بالفنون الكويتية موضحا ان الجمعية تولي تحقيق اهدافها كل اهتمام والارتقاء بالحركة الفنية.

وذكر ان الجمعية تقيم الحفلات الغنائية في الكويت وخارجها بقصد التعريف بالفن والفنان الكويتيين واستضافة الفرق الشعبية الفلكلورية من الدول العربية الشقيقة وبعض الدول الصديقة للتعرف على فنون تلك الدول واستضافة الفرق الموسيقية الشهيرة لتقديم عروضها في الكويت.

نظرا لما يوفره من إمكانات هائلة وتقليص للدورة المستندية

أحمد المشعل بحث مع الصبيح والسريع تطبيق نظام «جي.آي.اس» في تخصيص الأراضي

الشيخ أحمد المشعل مترئسا اجتماع جهاز متابعة الأداء الحكومي

بحث رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ أحمد مشعل الاحمد الصباح مع مدير عام بلدية الكويت أحمد الصبيح ومدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات عبداللطيف السريع وضع الالية اللازمة لبدء تطبيق نظام المعلومات الجغرافية «جي.آي.اس» في تخصيص الأراضي.

وقال الشيخ أحمد المشعل لوكالة الانباء الكويتية «كونا» عقب اجتماعه أمس مع الصبيح والسريع إن الهدف من هذا الاجتماع يتمثل بشرح مضمون اقتراح الجهاز الذي على ضوئه صدر قرار مجلس الوزراء بتكليف بلدية الكويت والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وضع الآلية اللازمة للبدء بتطبيق نظام «جي.آي. اس» في تخصيص الأراضي وعرض ما يتم الانتهاء اليه على مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر لاعتمادها.

وأضاف أن المختصين في جهاز متابعة الاداء الحكومي قدموا خلال الاجتماع عرضا مرئيا عن نظام المعلومات الجغرافية «جي.آي.اس» لكي تكون الرؤية واضحة لجميع الجهات الحكومية المعنية اضافة الى شرح حول ايجابيات هذا النظام حال تطبيقه على عمليات تخصيص الأراضي في الدولة.

وأكد الشيخ أحمد المشعل ضرورة الالتزام بالفترة الزمنية التي حددها قرار مجلس الوزراء حول هذا الموضوع لافتا الى أن الجهاز سيقوم بمتابعة مراحل وضع هذه الآلية التي ستعرض على مجلس الوزراء لاعتمادها.

وذكر أن الجهاز سيتولى التنسيق بين المسؤولين عن وضع هذه الآلية وبين الجهات الحكومية المعنية «إذا تطلب الأمر ذلك» متمنيا للجميع التوفيق في انجاز التكليف الصادر من مجلس الوزراء حول هذا الموضوع.